

النظام القانوني للتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة في التشريع الجزائري

أ. ناصر موسى. جامعة التكوين المتواصل مركز ولاية معسكر، الجزائر.

الملخص

كان للتقدم الصناعي الناتج عن التطور العلمي والتكنولوجي أثره البارز في ظهور التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، الأمر الذي جعلها عامل أساسى لتعزيز القدرات الصناعية للدولة، ونظراً لأهميتها في تنظيم العلاقات الاقتصادية، كان لراما على الدول المتقدمة إيجاد نظام تشريع يكفل حماية هذه التصاميم الشكلية ويساهم في تطوير مجال الصناعة والتجارة.

Résumé

le progrès industriel résultant du développement scientifique et technologique avait un impact important sur l'apparence des schémas de configuration des circuits intégrés, ce qui en fait un facteur clé pour le renforcement de la capacité industrielle de l'État, et en raison de son importance dans l'organisation des relations économiques incombaît aux pays développés de trouver un système législatif pour assurer la protection de ces des schémas de configuration des circuits intégrés et contribue au développement l'industrie et du commerce.

مقدمة

إن حماية التصاميم التخطيطية للدوائر المتكاملة موضوع حديث النشأة نسبياً، ذلك أن إدماج عدد كبير من الوظائف الكهربائية، بأسلوب معين وفي مكون صغير، لم يعرف إلا حديثاً بفضل ما تم تحقيقه من تقدم في التكنولوجيا شبه الموصولة، وتقوم صناعة الدوائر المتكاملة طبقاً لخطط أو تصاميم في غاية التفصيل والدقة، كما أن ابتكارها يتطلب جهداً وكفاءة عالية وإمكانيات مالية كبيرة، وكلما صغر حجم الدائرة المتكاملة، كلما كان الجهد في

إخراجها أكبر، وعادةً ما تستخدم هذه الدوائر في صناعات الساعات والأجهزة الإلكترونية،¹ وغيرها.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة قد وضع تشريعًا خاصاً ومتيناً لحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، دخل حيز التنفيذ في 08 نوفمبر 1984، كما تم الاتفاق في 26 مايو 1989 في واشنطن، تحت إشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية على نص دولي حول الدوائر المتكاملة، إلا أن هذه الأعيرة لم توقع من طرف الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إذ اعتبرت الدولتان أن فحواها ناقص،² ويمكن للباحث أن يشير كذلك إلى التوجيهية الأوروبية التي اتخذت في هذا المجال، الأمر الذي تطلب تغيير التشريعات الوطنية، وهذا ما جعل المشروع الفرنسي يصدر القانون 87-890 المؤرخ في 04 نوفمبر 1987،³ والذي أدرج فيما بعد في قوانين الملكية الفكرية.⁴

ونظراً لأهمية هذه المنشآت الصناعية في شتى المجالات خاصة المجال الاقتصادي والإلكتروني: هل نجح المشرع الجزائري في كسب ثقة المبتكرين من خلال النصوص القانونية في مجال تصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة؟ وما هي الإجراءات الواجب إتباعها للتمتع بالحق في الحماية؟

النتائج

¹. جلال وفاء مهمن، الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقاً لاتفاقية الحواف特 المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (تريس)، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 93.

². فرجة زرواي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، ط غير موجودة دار ابن حليون للنشر وتوزيع، الجزائر، سنة 2006، ص 36.

³. La loi du 04 novembre 1987 relative à la protection des topographies des produits semi-conducteurs.

Voir L'article 622/01 a L'article 622/08 du code français de la propriété intellectuelle.

للاجابة على هذه الإشكالية اتبع الباحث الخطة التالية:

المبحث الأول: تعريف التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة

نظراً لانظام الجزائري عن قرب إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبح من الضروري حماية تصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، حيث تدخل المشروع الجزائري لحماية هذا النوع من المبتكرات الفكرية، بنصوص خاصة⁵، نظراً لاستحالة تطبيق نظام براءة الاختراع عليها، بسبب عدم توافرها في كثير من الأحيان على شرط النشاط الإختراعي، ولأن تعريف الشيء يسهل بيان الحماية المخصصة له، سيدرس الباحث تعريف هذه المنشآت الصناعية التي يغلب عليها في كثير من الأحيان الطابع العلمي والتكنولوجي، حيث ينقسم هذا التعريف إلى:

المطلب الأول: التعريف التقني

يعرف عالم الإلكترونيات تصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة⁶ على أنها الكترونيات مصغرة تعمل بأشباه المواصلات، تتركب في دائرة يطلق عليها الدائرة المتكاملة أو المدمجة، والتي تأخذ شكل البلورة الصغيرة المصنوعة من مادة السليكون تسمى رقاقة، وتوضع هذه الدوائر على صندوق أو معدن بواسطة مثبتات خارجية وتنقسم هذه الدوائر إلى نوعين: دائرة متكاملة خطية لها وظيفة نقل الشاحنات الإلكترونية، ودائرة متكاملة رقمية لها وظيفة تشغيل وتخزين المعلومات في النظم الرقمية، كالحواسيب تعتمد هذه الدوائر على نظام الترميم

⁵. الأمر 03-08 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية تصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، الجريدة الرسمية المؤرخة في 23 جويلية 2003، العدد 44، ص 36.

والمرسوم التنفيذي 276-05 المؤرخة في 02 أوت 2005، ج ر، المؤرخة في 07 أوت 2005، العدد 54.

⁶. Des schémas de configuration (topographies) de circuits intégrés.

لعشري أو الشماني، وتقوم هذه الدوائر بمهام البرمجة، كعمل الذاكرة الثابتة (ROM) في الكمبيوتر.⁷

ويعرفها البعض على أنها: "مجموعة من الأسلاك التي تجتمع في وحدة صغيرة أو في مؤلفات متعددة فيها".⁸

ويقوم المهندسون أثناء تصميم الدارة المتكاملة بإعداد رسم مخططي يحدد المكونات الكهربائية ووصف الترابط بينها، ثم يتحول المخطط إلى مخطط فعلي ويمكن أن يحصل التحويل بمحض برنامج،⁹ وتطلب هذه العملية مهارات بشرية،¹⁰ فكل دارة متكاملة رموز عديدة تعرفيها مطبوعة على سطح الحافظة للتعرف، ويقوم كل باائع بإصدار كتاب أو كatalog خاص بالبيانات يوفر المعلومات الضرورية حول مختلف الدوائر المتكاملة ومغلفاتها.

⁷. ذكاري سهلة، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة بين قانون حرمة الملك وقانون الملكية الصناعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون، تخصص القانون الخاص، فرع الملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة بن عكوف، الجزائر العاصمة، 2011، ص 02.

انظر كذلك، عحة الجيلالي، الملكية الفكرية مفهومها، طبعتها، دراسة مقارنة لتشريعات الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، والتشريع الفرنسي، الأمريكي والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2015، ص 249.

⁸. نعيم معقب، براعة الإختراع، الملكية الصناعية والتجارية، دراسة في القانون المقارن، الطبعة الثانية، منشورات الحقوقية، 2009، ص 101.

⁹. إن الدوائر المتكاملة أدت إلى تصغير حجم الكمبيوتر وزيادة قدرته التخزينية والتشغيلية من حيث القدرة المتزايدة والسرعة الفائقة.

محمود عبد الرحيم الدبي، الحماية القانونية للملكية الفكرية في مجال الحاسوب الآلي والإنترنت ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ،طبعة الأولى، 2007، ص 20.

¹⁰. كارلوس -م- كورياس، حقوق الملكية الفكرية، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، ترجمة سعيد عبد الحافظ، دار المريخ للنشر، 2000، ص 156.

المطلب الثاني: التعريف الشرعي

لا يمكن للباحث وضع تعريف للتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، ما دام المشروع تولى بنفسه هذه المهمة الصعبة التي يغلب عليها الطابع العلمي والتكنولوجي الإلكتروني لا القانوني والفقهي،¹¹ ومعنى آخر، يحتاج تحديد طبيعة هذه التصاميم والدوائر إلى تصور مادي وخبرة تكنولوجية وإلكترونية يتعمق الوقوف عليها حية بخطوطها وألوانها في عين المكان، وعلى المتوجه والوظيفة الإلكترونية التي تؤديها،¹² ويستطيع الباحث وغيره إدراكها حين يجوب الشوارع ليلًا ونهاراً، والمصانع الكبرى ليلامس مختلف المنتجات وغيرها.¹³

لذلك نجد القوانين المتعلقة بهذا الموضوع كثيرة، إلا أن التسميات تختلف، فمنهم من يسمونه قانون تصاميم الدوائر المتكاملة النصف ناقلة،¹⁴ والآخر حماية الرقاقة نصف الناقلة،¹⁵ البعض الآخر يسميهما الحماية القانونية لطوبغرافيا متوجات النصف الناقلة،¹⁶ أو قانون حماية طوبغرافيا الدوائر المتكاملة،¹⁷ ويسميهما المشرع الجزائري التصاميم الشكلية للدوائر

¹¹. الأمر 03-08 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، المرجع السابق، ص 36.

¹². أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، دراسة في القانون التجارة المغربي، والقانون المقارن، والفقه، والقضاء، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2015، ص 204.

¹³. إن التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة هي ابتكارات تستغل في المشاريع الاقتصادية بغية الانتفاع بها وتحقيق تغيير في الحال الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بالأمة والرقي بها.

¹⁴. دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة، مذكرة تخرج لليل شهادة الماجستير في القانون، فرع ملكية الفكرية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، بن عروس، الجزائر، 2002-2003، ص 10.

¹⁵. La loi JAPONAISE 1985, « La Protection Configuration de Circuit intégré. »

¹⁶. La loi de ITALIE 1989 « protection juridique des topographies de produit semi conducteur. »

¹⁷. La loi de SLOVANIE 1995, « la protection des topographies de circuit intégré. »

المتكاملة¹⁸، ومحضها لها الأمر 03-08 المؤرخ في 19 جويلية 2003، والمتضمن 42 المادة، وعرفها في المادة 02 بقوله: "متوج في شكله النهائي أو في شكله الانتقالى يكون أحد عناصره على الأقل عنصرا نشطا، وكل الارتباطات أو جزء منها هي جزء متكامل من جسم وأو سطح لقطعة من مادة، ويكون مختصا لأداء وظيفة إلكترونية".

أما التصميم الشكلي نظير الطبوغرافيا فعرفته الفقرة الثانية من المادة الثانية من نفس القانون فهو: "كل ترتيب ثلاثي الأبعاد، مهما كانت الصيغة التي يظهر فيها العناصر يكون أحدها على الأقل عنصرا نشطا، وكل وصلات دائرة متكاملة أو للبعض منها أو مثل ذلك الترتيب الثلاثي الأبعاد المعد لدائرة متكاملة بغرض التصنيع".¹⁹

وعرف قانون الولايات المتحدة الأمريكية التصميم moyen de masquage بأنه سلسلة من الصور ذات العلاقة، أي كانت طريقة تبيينها أو تشفيتها، تمثل غوذج ثلاثي الأبعاد مصمم مسبقا من المادة المعدنية العازلة أو شبه الناقلة (نصف ناقلة) موصلة، وفي هذه السلسلة فإن علاقة الصور بعضها ببعض، تمثل في أن كل صورة تمثل غوذجا لسطح واحد من رقاقة الموصلة (النصف ناقلة).²⁰

أما المشرع الياباني فأطلق عليها اسم تصميم الدواائر configuration de circuit وهو عبارة: "عن تصميم يوضح فيه عناصر الدارة ومتصلها وصلاتها الناقلة، التي تضمن عملية الوصول الداخلي بين عناصر الدارة المتكاملة النصف ناقلة".²¹

¹⁸. ويسميه المشرع المغربي التصميم الطبوغرافيا للدواير المندمجة، وهناك من يفضل مصطلح طبوغرافية أشباه الموصلات كمشروع الفرنسي.

¹⁹. راجع للنحو 02 من الأمر 03-08 المتعلق بحماية التصميم الشكلي للدواير المتكاملة الجزائري، المرجع السابق.

²⁰. دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدواير المتكاملة، المرجع السابق، ص 12.

cit :Chapitre 1 "Disposition générales " Arti La loi Japonaise 1985 op.,²¹
2/2 " La configuration de circuit et des liaisons conductrices assurant l'interconnections de ces éléments dans un circuit intégré de semi conductor."

يتضح من هذين التعريفين، أن التصميم هو عبارة عن نموذج تمهدى لعملية صنع الدارة المتكاملة، والذي يوضح لها مختلف العناصر الإلكترونية المختلفة، وكيفية الإيصال فيما بينها.

المطلب الثالث: التعريف الفقهي

نظرًا لصعوبة تحديد معنى التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، قامت بعض التشريعات، كالتشريع الفرنسي لسنة 1992²²، بتفادي تعريف هذا الموضوع تاركتا إياه للفقه، حيث عرّفها الفقه العربي القديم بالقول: "المتج النهائي أو الوسيط والذي يتضمن عناصر يكون أحدّها على عصراً نشطاً فعلاً وليس حاملاً، وهذه العناصر تكون في مجموعها بالإضافة إلى بعض الوصلات كياناً ووجوداً مستقلّاً يصلح لتحقيق وظيفة الكترونية معينة، كما يقصد بمصطلح التصاميم التخطيطية كل ترتيب ثلاثي الأبعاد، وأن يكون أحد هذه الأبعاد نشطاً يخصّص لدالة متكاملة تستخدم للتصنيع".²³

وعرفتها عطية عبد الحليم صقر بأنّها: "إدماج عدد كبير من الوظائف الكهربائية بأسلوب معين في مكون صغير، يكون الغرض منه أداء وظيفة إلكترونية، وعادة ما تستخدم هذه الدوائر في صناعة الساعات والأجهزة الكهرومئزرية".²⁴

وعرفها الفقه الفرنسي بقوله: "الطبغرافيا، ليست سوى تصميماً لمجموعة من الدوائر المدرجة في المساحة الصغيرة المخصصة لشبه الموصل المتضمنة للدوائر المدمجة".

« La topographie n'est rien d'autre que la configuration de l'ensemble des circuits, qui sont incorporés dans une puce ²⁵ ou conçus pour y être intégrés. »

²². Voir la loi 92-597 du 01/07/1992 annexe JORF 03 Juillet 1992, ibidem.

²³

. سمحة القليوي، الملكية الصناعية، الطبعة التاسعة، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2013، ص 412-411.

²⁴. عطية عبد الحليم صقر، وقف الجانب المالي من الحقوق الذهنية، حقوق الملكية الفكرية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأوقاف في 13-15 شوال 1427، جامعة أم القرى مكة المكرمة، السعودية، ص 25.

²⁵. Albert Chavanne et Jean Jaques Brust, op cit, pp 394-395.

ويتحبّل الباحث وضع تعريف لهذه المنشآت (الدواائر المتكاملة)، التي يغلب عليها الطابع العلمي والتكنولوجي الإلكتروني، لا الفقهي والقانوني، تاركاً الأمر لأصحاب التخصص في هذا المجال.

المبحث الثاني: شروط الحق في حماية

لكي تحظى طبغرافية الدواائر المتكاملة بحق تسجيلها لابد أولاً، من توافر شروط تمهلها لذلك حيث يتشرط لحماية هذه المنشآت الصناعية، نوعين من الشروط، الأولى موضوعية والثانية شكلية.

المطلب الأول: الشروط الموضوعية للحماية

تنص المادة الثالثة من قانون حماية التصميمات الشكلية للدواائر المتكاملة الجزائري، على أنه: "يمكن موجب هذا الأمر حماية التصميم الشكلي للدواائر المتكاملة الأصلية.

ويعتبر التصميم الشكلي أصلياً إذا كان ثمرة مجهد فكري لمبتكره، ولم يكن متداولاً لدى مبتكري التصميم الشكلي وصانعي الدواائر المتكاملة".²⁶

يبين من نص المادة أن المشرع اعتمد على عنصر "الأصلية" لتحديد الشروط الواجب توافرها في التصميم الشكلي، وأضاف في أحكام متفرقة بعض الحالات المقصنة من الحماية، وهو بذلك قد تبني موقف معاهدة واشنطن لحماية الدواائر المتكاملة،²⁷ لذا ستنظر إلى الأصلية كشرط لحماية التصميم الشكلي (أولاً) ثم إلى عدم ذيوعه (ثانياً)، وإلى الحالات المستثناة من الحماية (ثالثاً).

²⁶. راجع الأمر 03-08 يتعلق بحماية الدواائر المتكاملة الجزائري.

²⁷. المؤرخة في 26 ماي 1989 بواشنطن.

الفرع الأول: الأصالة في التصاميم الشكلية للدواوين المتكاملة

يجب أن يكون تصميم متوج ذهني لصاحبه يعكس طابعه الشخصي، والأصالة المقصودة في هذا الشأن، يجب أن تؤخذ معناها الموضوعي، وليس معناها الشخصي، كما هو مأثور في المصنف الأدبي²⁸، ويقصد بالمعنى الموضوعي للأصالة، أن يكون التصميم غير مسبوق، وهو تعبر يجعله قريب من مفهوم الجدة في براءة الاختراع لكن أقل صرامة منه²⁹، كما تعني الموضوعية، عدم استنساخ التصميم عن تصميم آخر سابق.³⁰

ونص المشرع الجزائري على هذا الشرط في نص المادة 03 في فقرتها الثانية على أن: "يعتبر التصميم شكليا إذا كان ثمرة مجهود فكري مليء بـ...".³¹

فيجب أن تتطوّي طبغرافية الدواوين المتكاملة على فكرة الجدة، حيث لا بد أن تكون التصاميم معايرة تماماً لتلك المعروفة في المجال الصناعي للدواوين المتكاملة، أو أن يكون ارتباطها أصيل، ويتفق الفقه على أن الأصالة قائمة على الابتكار.³²

ومن صفة القول، أن هذا العنصر يشترط منه الجدة، أي أن يكون الإبداع في مجموعه ينطوي على فكرة الابتكار الجديد.³³

²⁸. سميحة القليبي، الملكية الصناعية، المراجع السابق، ص 83.

²⁹. فرجة زاوي صالح، المراجع السابق، ص 36.

³⁰. عحة الجبلاني، الملكية الفكرية مفهومها، طبعتها، دراسة مقارنة لتشريعات الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، والتشريع الفرنسي، الأمريكي والانكليزي الدولي، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2015، ص 250.

³¹. راجع الأمر 03-08 يتعلّق بحماية التصاميم الشكلية للدواوين المتكاملة، المورخ في 19 جويلية 2003، ج ر، المورخة في 23 جويلية 2003، العدد 44.

³². يعني بالابتكار الطابع الإبداعي الذي يسعي الأصالة على الابتكار، أسامة أحمد بدر، تداول المصطلحات عبر الانترنت، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 07.

³³. دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدواوين المتكاملة، المراجع السابق، ص 40.

ويعنى آخر، يجب لكي يكون التصميم التخطيطي جديدا ومحلا للحماية، أن يكون الجهد الفكري الذي بذله لا ينكره، غير معروف من قبل رجال الصناعة المعينين في هذا المجال الصناعي.³⁴

والشرع المغربي نص على أن تكون تصاميم تشكل (طبوغرافية) الدوائر المندرجة، التي تكون أصلية، أي إذا كانت ناجحة عن محمود فكري بذله مبدعوها.³⁵

ولا يعرف السبب لدى بعض الفقه المغربي، الذي جعل المشرع المغربي يضع صياغة للمادة 91 من القانون 97-17 تحمل عبارة الإجازة، عندما تكون تصاميم التشكيل (طبوغرافية)، الدوائر المندرجة، أصلية ناجحة عن محمود فكري بذله مبدعوها، بل كان من الأرجح حسب الأستاذ أحمد شكري السباعي، استعمال عبارة الوجوب "يتعين" بدلا من "يمكن" التي تمنع القضاة سلطة تقديرية لا مرر لها.³⁶

والجدير بالذكر أن المشرع الجزائري اعتمد على معيار "الرجل الفني" و "الحالة التقنية" لتحديد مدى توافر الجهة في التصميم الشكلي ويتبين ذلك من نص المادة 03 الفقرة 02 من الأمر 03-08 حيث أعتبر التصميم الشكلي جديدا إذا لم يكن متداولا لدى مبتكري التصميم الشكلية وصانعي الدوائر المتکاملة، وما أنه تم التطرق إلى المقصود بما ضمن شرط الجهد الفكري، سيكتفي الباحث بتحديد الفرق بين الحالة التقنية المعتمدة في تقدير الجهد الفكري عن تلك المعتمدة في تقدير الجدة.

³⁴. سمحة القليوي، الملكية الصناعية، المرجع السابق، ص 412.

³⁵. راجع المادة 91 الفقرة الأولى من الأمر 97-17 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربية، المرجع السابق.

³⁶. أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 206.

فالحالة التقنية المعتمدة في تقدير الجهد الفكري تقتصر على ما وصل إلى علم المختصين مع استبعاد المستندات المتعلقة بإيداع طلبات الحصول على الحماية³⁷ مع العلم أن تقدير الجهد الفكري يتم بصورة إجمالية لدى تقدير التصميم دون تقدير العناصر المكونة له.³⁸

في حين أن تقدير الحالة التقنية المعتمدة في تقدير الجهد تقتصر على ما وصل إلى المختصين من مستندات وما يوجد من نشاطات سابقة لنشوتها ويعتمد الأمر على مقارنة بسيطة، كما أن تقديرها يتم بصورة مفصلة وبالاعتماد على الأسبقيبة الأكيدة.³⁹

الفرع الثاني: عدم ذيوع التصميم الشكلي للدائرة المتكاملة

ويقصد به أن لا يكون التصميم معروفا لدى مبتكرى التصاميم الشكلية، وأهل الحرفة، وهذا الشرط هو شرط مكمل لشرط الأصالة، كما أنه يقترب إلى حد قريب من شرط الجهة المعول به في براءة الاختراع، وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري في المادة 03 من قانون حماية الدوائر المتكاملة بقوله: "...وم يكن متداولا لدى مبتكرى التصاميم الشكلية وصانعي الدوائر المتكاملة".⁴⁰

ويجب على الباحث الإشارة، إلى أن المشرع الجزائري اكتفى بالنص على ضرورة توافر الجهد الفكري وذلك بآلا يكون متداولا لدى مبتكرى التصاميم الشكلية وصانعي الدوائر المتكاملة، دون أن يبين المقصود بمبتكرى التصاميم الشكلية وصانعي الدوائر المتكاملة، مع العلم أن الفقه فضل استعمال عبارة "الرجل الفني" وذلك لتفادي الوقوع في غموض، وعرفه على أنه ذلك "المتخصص الذي يملك في ذاكرته كل المعلومات المتعلقة بالفرع الصناعي الذي يمارس فيه نشاطه، وهو رجل يملك خبرة أو مهارة فنية مهنية وليس مبتدأ وحديث العهد في المهمة التي

³⁷ Albert Chavanne et Jean – Jacques Burst, Droit de la Propriété

Industrielle, 05 ème édition, Dalloz Delta, 1998, p 36.

³⁸ .نعم مغبغب، المرجع السابق، ص 257.

³⁹ .نعم مغبغب، المرجع نفسه، ص 59-62.

⁴⁰ .راجع المادة 03-08 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية الدوائر المتكاملة الجزائري، المرجع السابق.

يمارس فيها نشاطه والذي تتوفر لديه الرغبة في مباشرة مهنته،” ويعني هذا أن ”الرجل الفني“ لا يملك مقدرة ابتكاريه وإنما يملك المفاهيم الأساسية في مجال اختصاصه.⁴¹

وقد اعتبرت احتجادات المحاكم الفرنسية أن الرجل الفني يمتلك آلية هامة في ميدان المستندات الشخصية والمادية التي تسمح له أن يكون بالمستوى الذي تعرض فيه التقنية، وعليه إذا تبين بأن رجل المهنة يمكنه التوصل بكل سهولة إلى النتائج المعروفة بصورة سهلة وذلك من خلال العودة إلى الإبداعات السابقة، فلا يكون هناك جهد فكري ولا توجد الصفة الجديدة المفروضة للحصول على الحماية.⁴²

يتضح من استقراء النصوص القانونية، اشتراط تصاميم مغايرة لتصاميم المعروفة في الوسط الصناعي لها، أو استعمال تصاميم معروفة، ولكن طريقة ربطها جديدة، كأنما أرادت وبصفة غير مباشرة أن تشرط جدة المنتوج في حد ذاته، أي أن يكون المنتوج جديدا في حد ذاته، أي أن يكون جديدا من حيث الشكل، وليس بالضرورة أن يؤدي هذا المنتوج إلى وظيفة الكترونية، مغايرة للوظائف الإلكترونية التي توبيها الدوائر المتكاملة المعروفة من قبل، والمعروفة في الساحة الإلكترونية.⁴³

ووضع المشرع الجزائري مثل نظيره المغربي،⁴⁴ وبعض التشريعات العربية،⁴⁵ مدة حماية التصاميم الشكلية لحماية الدوائر المتكاملة، أقل بكثير من المدة التي حددت الإستغلال

⁴¹. فاضلي ادريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، طبعة غير موجودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2007، ص 205.

⁴². نعيم مغنى، برادة الإخراج، الملكية الصناعية والتجارية، دراسة في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة ثانية، 2009، ص 65.

⁴³.مزيد من المعلومات راجع، دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة، المرجع السابق، ص 40.

⁴⁴. وهي نفس المدة المنصوص عليها في التشريع المغربي، أنظر على سبيل المقارنة المادة 94 الفقرة 02 من القانون 17-97 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربية، المرجع السابق.

⁴⁵. وأنظر المادة 48 من القانون 82 لسنة 2002 يتعلق بحماية الملكية الفكرية المصري. يلاحظ أن المشرع المصري يأخذ بمعايير، لاحتساب بداية الحماية القانونية، أحدهما تاريخ تقديمطلب إلى مكتب البراءات داخل مصر، وهو معيار سهل معرفته وإثباته، ولا يتغير خلافا في مضمونه أو شكله، أما المعيار الثاني،

الاستثنائي لبراءة الاختراع بلغت النصف فقط، فمدة حماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة هي 10 سنوات تبدأ من تاريخ إيداع طلب تسجيلها، أو من تاريخ أول استغلال تجاري له، في أي مكان في العالم، من طرف صاحب الحق أو برضاه، إذا كان هذا الاستغلال سابقاً لن تاريخ الإيداع،⁴⁶ على أن يكون هذا الإيداع قد تم في مدة سنتين على الأكثر، ابتداءً من التاريخ الذي بدأ فيه الاستغلال،⁴⁷ وهذا ما أخذ به المشروع الفرنسي، وتنقضي مدة الحماية حسبه في جميع الأحوال بمرور مدة 15 سنة من تاريخ الإيداع، إذا لم تكن مستغلة تجارياً من قبل.⁴⁸

وهذا عكس المشروع الجزائري الذي جعل الحماية تنتهي بانقضاء السنة العاشرة 10
المدنية، التي تلي بداية سريان المفعول.⁴⁹

ويبرز هذا التفاوت في مدة حماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، التفاوت في الأهمية الاقتصادية والتجارية التي تحظى بها براءة الاختراع في سوق الصناعة والمال والأعمال.⁵⁰

وما يحد الإشارة إليه، أن المشروع الأمريكي أدرج حماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة في قانون الملكية الأدبية والفنية، إلا أنه منحها مدة حماية معايرة تماماً للمدة المقررة لحماية حق المؤلف، وهي 10 سنوات، وهي نظرة مفهومة جداً، لأنه إذا قام بحمايتها بنفس المدة القانونية المنوحة لحق المؤلف، سيعد ذلك حجر عثرة وحاجزاً، أمام التطور والتوزيع

فهو بداية الاستغلال التجاري للتصميم التخطيطي، وذلك سواء كان هذا الاستغلال داخل مصر أو خارجها، ومثل هذا المعيار بعض الصعوبات.

عن سمحة القليبي، الملكية الصناعية، المرجع السابق، ص 414.

⁴⁶. راجع المادة 07 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزائري، المرجع السابق.

⁴⁷. راجع المادة 08 من نفس الأمر.

والفصل 11 من القانون 20 لسنة 2001 التونسي، المرجع السابق.

⁴⁸. L'article 622/01/02 du code français de la propriété intellectuelle.

وما أخذ به المشروع المصري في المادة 48 من القانون 82 لسنة 2002، المرجع السابق.

⁴⁹. المادة 07 الفقرة الأخيرة من الأمر نفسه.

⁵⁰. أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 206.

الإبداعي، مع العلم أن الحياة القانونية لهذا المنتوج، قصيرة جداً، وذلك لما يعرفه المجال الإلكتروني من التطور المتأتى والسرعى.⁵¹ فالمشكلة الرئيسية في مجال الملكية الفكرية هي محاولة حماية الإبداع الفكري والإختراعات، دون أن تقع مشكلة، أو أي حاجز يمنع أو يعرقل عملية انتشار الإبداع أو الابتكار.⁵²

الفرع الثالث: تحصيص الدائرة المتكاملة لأداء وظيفة إلكترونية

اشترط المشروع الجزائري في قانون التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، أن تكون الدائرة المتكاملة مخصصة لأداء وظيفة إلكترونية،⁵³ التي يقصد بها كل عمل يتم تقديمها عبر استخدام الإلكترونيات، والتي هي جزيئات مصغرة تتواصل فيما بينها بأشباه الموصلات.⁵⁴

المطلب الثاني: الشروط الشكلية للحماية

إن الشروط الموضوعية السابق ذكرها لا تعبّر إلا على الوجود الفعلى أو الواقعي للتصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، وحق تحمى هذه الأخيرة بالحماية في القانون الجزائري، لا بد من القيام بالإجراءات الشكلية.

تقديم طلب الحماية

نص المشروع في قانون التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة على أنه: "يعود الحق في إيداع التصميم الشكلي إلى مبدعه أو إلى ذوي حقوقه، وإذا أبدع شخصان أو أكثر تصميماً شكلياً، فإن الحق في إيداعه يعود إليهم جميعاً".⁵⁵

. دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة، المرجع السابق، ص 23.

⁵². HATEM.FABRICE, "Quel cadre juridique pour l'activité des firms multinationales?", Revue de l'économie Internationale N° 63, 3ème trimestre 1995, P 88.

⁵³. انظر المادة 02/01 من الأمر 03-08 يتعلّق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة في التشريع الجزائري.

⁵⁴. عحة الجيلالي، الرسوم والنماذج الصناعية، مفهومها وخصائصها، موسوعة الحقوق الفكرية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2015، ص 134.

يبين من نص المادة، أن إيداع طلب الحماية يكون من حق المبدع أو حلقه العام الذي يلزم بارفاق الطلب بتصريح يثبت حقه في اكتساب الحماية، و بما أن الخلاف هم الورثة فإن ملكية التصميم الشكلي تكون بينهم على الشيوع ما لم يتفقوا على طريقة لاستغلاله.⁵⁶

أما إذا تعدد المبدعون لتصميم واحد فإن الحماية تصدر باسمهم جميعاً⁵⁷ ومتلكونه على الشيوع ويستغل بينهم بالتساوي ما لم يتفقوا على خلاف ذلك كتنازل بعضهم أو أحدهم لآخر نظير تعويض⁵⁸، ما يعني إمكانية استغلال التصميم الشكلي لحساب حاص لأحد المبدعين باعتبار أن مصالح الجماعة لا يمكن الحصول بها أو التقليل من شأنها من قبل أي جماعة.⁵⁹

كما قد يتعدد المبدعون لتصميم واحد لكن يستقل كل واحد منهم عن الآخر ودون أن يعلم بعضهم عن بعض شيئاً، ففي هذه الحالة يستوجب الأمر تطبيق مبدأ الأسبقية.⁶⁰

وللحاظ من نص المادة 09 أن المشرع أخذ بعين الاعتبار "موعد الطلب" لكونه يفرض فيه مبدئياً أنه صاحب الإبداع، وهي قرينة بسيطة يحق من له مصلحة أن يثبت خلاف ذلك،⁶¹ بكافة الوسائل القانونية المتوازفة له، كإحضار مسند يثبت صدقه كمتحتع أصلي للابتکار أو ما يثبت بأنه الحائز لأقدم أولوية متعلقة بنفس الاحتراق، ويكون ذلك إما بتحديد تاريخ تصميم

⁵⁵. راجع المادة 09 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة الجزائرية.

⁵⁶. أبور طلبة، المرجع السابق، ص 63.

⁵⁷. المادة 09 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة الجزائرية.

فإذانا شيئاً، المرجع السابق، ص 97.

⁵⁸. فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المرجع السابق، ص 209.

⁵⁹. أبور طلبة، المرجع السابق، ص 63.

فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المرجع السابق، ص 221.

⁶⁰. نعيم مغيوب، المرجع السابق، ص 43.

فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص 221.

⁶¹. فرجة ززاوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، ص 94.

الإختراع أو تاريخ تفريغه ونعني به تاريخ الصنع أو الاستعمال أو تاريخ التحضير ويعرض ذلك أمام القضاء الجزائري للامتناع عن الحماية القانونية التي تضع حد الدعوى التقليد.

وفي سياق متصل نظم المشرع الجزائري شكليات الإيداع في نص المادة 11 بقوله: "على كل من يريد الحصول على الحماية القانونية لتصميم شكلي أن يقوم بطلب ذلك صراحة لدى المصلحة المختصة، ولا يمكن إيداع أكثر من طلب حماية تصميم شكلي".⁶²

وحدد المرسوم التنفيذي 276-05 المحدد لكيفيات إيداع التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة شكليات الإيداع، حيث تنص المادة 03 منه على أن طلب الحماية يتضمن الوثائق التالية:

- 1- طلب تسجيل التصميم الشكلي، وكذا وصف مختصر ودقيق لهذا التصميم.
- 2- نسخة أو رسم لتصميم شكلي إضافة إلى المعلومات المحددة للوظيفة الإلكترونية للدائرة المتكاملة.
- 3- العناصر المشتبة لحق الحماية المذكورة في المادتين 09 و10 من الأمر 03-08.
- 4- وثيقة إثبات دفع الرسوم المنصوص عليها.
- 5- وكالة الوكيل إذا كان المدعي مثلاً للمدعي، تحرر وفقاً للمادة 05 من نفس المرسوم، المعدلة بالمرسوم التنفيذي 345-08 المؤرخ في 16 أكتوبر 2008.

ويعتمد المعهد الوطني للملكية الصناعية في تقدير مدى قبول أو رفض الملف على نظام معين، يحدد درجة ومستوى الدراسة التي تقوم بها وبختلف هذا النظام من تشريع آخر، واستناداً عليه يجد أن هناك ثلاثة أنواع تمثل في نظام التسلیم الأوتوماتيكي، نظام التسلیم المراقب، ونظام التسلیم المحتاط.⁶³

⁶². راجع الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة.

⁶³. فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المرجع السابق، ص 212-213.

وفيما يتعلق بالمشروع الجزائري فقد تبي نظام التسليم الآوتوماتيكي، ويوضح ذلك من نص المادة 16 من قانون تصاميم الشكلية للدواویر المتكاملة التي تنص على أنه: "عندما يستوفى الطلب الشروط الشكلية المطلوبة، تقوم المصلحة المختصة بتسجيل التصميم الشكلي في السجل المذكور في المادة 15، دون القيام بفحص الأصالة أو حق المودع في الحماية أو صحة البيانات المذكورة في الطلب، وتقوم بتسجيل شهادة تسجيل للمودع".⁶⁴

ويعني هذا أن الإدارة ملزمة بتسلیم سند الحماية دون فحص مسبق تحت مسؤولية الطالب ومن غير ضمان، إما ل الواقع الإبداع أو جدراته، وإما لصدق الوصف أو دقته.⁶⁵

وإذا تم اخراج تصميم شكلي في إطار عقد مؤسسة أو عقد عمل، فإن الحق في الإبداع يعود إلى المشروع أو الهيئة المستخدمة، إلا إذا نصت أحكام تعاقدية على خلاف ذلك.⁶⁶

وبدراسة موقف المشروع المغربي، يلاحظ أنه نضم إجراءات إيداع تصاميم تشكل الدواویر المندمجة وشكلياته، بموجب المادة 95 وما يليها من قانون الملكية الصناعية بقوله: "يكون الحق في السند للمبدع أو ذوي حقوقه مع مراعاة أحكام المادة 18 من نفس القانون".

تطبق أحكام المادتين 19 و 20 من نفس القانون على تصاميم تشكل (طبوغرافية) الدواویر المندمجة.⁶⁷

وتحري على اختلاس التصميم، أو طلب سنته خرقا لالتزام قانوني أو اتفافي، وعلى المطالبة بإصلاح الأضرار وتقادم الدعوى حسب المادة 19 من القانون 97-17، ويشار إلى أن

⁶⁴. فرجة زروي صالح، المرجع السابق، ص ص 115-120.

⁶⁵. راجع المادة المذكورة من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصميم الشكلي للدواویر المتكاملة الجزائري.

⁶⁶. فرجة صالح زروي، الكامل في القانون التجاري، الحقوق الفكرية، المرجع نفسه، ص ص 115-120.

⁶⁷. المادة 10 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصميم الشكلي للدواویر المتكاملة الجزائري.

⁶⁸. القانون 97-17 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي.

المبدع الأجير كان أم غير أجير بهذه الصفة في شهادة التصميم⁶⁸، وله أن يعرض على هذه الإشارة.⁶⁹

ويُنصح بإيداع طلب شهادة تصميم تشكل الدوائر المندبطة وتسليمها للقواعد المنصوص عليها في الفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق ببراءة الاختراع، مع مراعاة الأحكام التالية:⁷⁰

1- يجب أن يشفع طلب شهادة التصميم وقت الإيداع بنسخة "une copie" أو رسم تصميم "un dessin du schema" ويعين كل ذلك عندما تكون الدائرة المندبطة قد تم استغلالها تجاريًا وأن يرقى بعينة منها، وكذا بمعلومات تحدد الوظيفة الإلكترونية المعدة الدائرة المندبطة للقيام بها، ولا يمكن إيداع الطلب، المنصوص عليه في المادة 96 من قانون حماية الملكية الصناعية المغربي، بعد مرور ستين على أول استغلال تجاري عاد التصميم في أي مكان في العالم، كما لا يمكن إيداعه كما سبق ذكره، بعد مرور 15 سنة على تحديد أو ترميز الطبوغرافية النهائية أو الوسيطة للدائرة المندبطة الأولى، إذا لم تكن قد استغلت من قبل.⁷¹

2- يرفض كل طلب يتعلق بشهادة تصميم تشكل (طبوغرافية) الدائرة المندبطة لا يستوفي أحکام المادة 96 أعلاه والقسم الأول بالفصل الثاني من الباب الثاني (المتعلق بأحكام إيداع براءة الاختراع) من القانون 17-97.⁷²

ويجب أن يكون رفض طلب شهادة التصميم معللاً وأن يبلغ المدعي أو وكيله بواسطة رسالة مضمونة بالإشعار بالاستلام بالتوصيل، ويضمن بيان الرفض المذكور في السجل الوطني للبراءات، حسب المادة 41، ويُنصح رفض الطلب لاختصاص المحاكم الإدارية عملاً بالمادة 15 من القانون 17-97 المتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي.

⁶⁸. أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 206.

⁶⁹. المادة 95 من القانون 17-97 يتعلّق بحماية الملكية الصناعية المغربي.

⁷⁰. أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 207.

⁷¹. المادة 96-97 القانون 17-97 يتعلّق بحماية الملكية الصناعية المغربي.

⁷². المادة 98 من نفس القانون.

أما التشريع المقارن في مصر، نص على إجراءات إيداع التصميم التخطيطي للدوائر المتكاملة في نص المادة 49 من القانون 82 لسنة 2002، حيث يقدم طلب التسجيل من صاحب الحق فيه إلى مكتب براءات الاختراع، ويجب أن يرفق بالطلب صورة أو رسم لهذا التصميم وعينة من كل دائرة متكاملة، كانت موضع استغلال تجاري، والمعلومات التي توضح الوظيفة الإلكترونية للتصميم، ويجوز مقدم الطلب أن يستبعد من التصميم جزء أو أكثر منه، طالما أن باقي الأجزاء محل الطلب كافية لبيان وتحديد التصميم محل الحماية، وتودي إلى الوظيفة الإلكترونية.⁷³

2- تسجيل طلب الحماية

يتضمن طلب التسجيل نوعين من البيانات الإلزامية يتعلق النوع الأول بالمودع نفسه أو وكيله أما النوع الثاني فيتعلق بالتصميم الشكلي نفسه.

في بالنسبة للعنصر الأول (أي المودع) فقد يتم إيداع طلب الحماية من قبل شخص طبيعي أو شخص معنوي، فإذا تعلق الأمر بالشخص الطبيعي فإن هذه البيانات تمثل في ذكر اسمه ولقبه وعنوانه وجنسيته، أما فيما يتعلق بالشخص المعنوي فيلتزم المودع بذكر اسم شركته وعنوان مقرها، وفي حال تعدد المبدعين لتصميم شكلي واحد فيتعين على كل واحد منهم ذكر البيانات السابقة، وإذا تم إيداع الطلب من قبل الغير فيلتزم بتقديم تصريح يثبت حقه في امتلاك الحماية مع احتفاظ المبدع بحقه في طلب ذكر اسمه في سند الحماية، إضافة إلى ذلك يلتزم الوكيل بذكر اسمه وعنوانه وتاريخ الوكالة.⁷⁴

⁷³. المادة 49 من القانون 82 لسنة 2002، يتعلق بحماية الملكية الفكرية المصرية.

في نفس المعنى، مسيحة القليوبى، الملكية الصناعية، المراجع السابق، ص 416.

⁷⁴. المادة 04 الفقرة أ/ب من المرسوم التنفيذي 276-05 بمددة كيفيات إيداع التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة الجزائري.

أما البيانات المتعلقة بالتصميم الشكلي نفسه، فهي تمثل في وصف دقيق للتصميم الشكلي والذي يتمثل في تحديد لاسمه وتعيين المنتوج الملحق به وكذا مجال استعماله⁷⁵ إضافة إلى تحديد تاريخ أول استغلال تجاري له في أي مكان في العالم إذا كان هذا التاريخ سابقاً⁷⁶ تاريخ طلب التسجيل.

كما يرفق طلب التسجيل بقائمة من المستندات تبين عدد وصفحات الوصف وعدد لوحات الرسوم وكذا كل وثيقة ملحقة بها.⁷⁷

وأخيراً لابد من أن يكون الطلب مؤرحاً ومضى من صاحب الطلب أو وكيله مع بيان صفة صاحب الإمضاء إذا كان الأمر يتعلق بشخص معنوي، أما إذا تم الإيداع باسم عدة أشخاص مضى الطلب من أحد المودعين على الأقل.⁷⁸

الخاتمة

صفوة الحديث، أنه من الصعب على رجل القانون أن يتحكم في تقنية التصاميم الشكلية للدواائر المتكاملة، لأنها تقوم على التكنولوجيا وعلم الإلكترونيات أسوة ببراءة الاختراع، خاصة أن الأمر 03-08 لا يشترط الفحص المسبق، ولكن هذا الأمر لا يشكل عقبة في وجه العدالة واحقاق الحق، مادام أن القاضي يملك السلطة الكاملة للأمر بإحراز الخبرة التي يمارسها أهلها المختصون، وتكون هذه الخبرة سندًا للقاضي لحل الإشكالات العلمية إلى جانب الإشكالات القانونية.⁷⁹

وفي الأخير أصرح باعتراض أن الجزائر قد خططت خطوة عملاقة باتجاه التوافق والتعاون مع ما تتطلبه المعاهدات والاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الصناعية منها قانون التصاميم

⁷⁵. المادة 04 الفقرة ج من المرسوم 05-276 يتعلق بكيفيات إيداع تصميمات الشكلية للدواير المتكاملة.

⁷⁶. المادة 04 الفقرة د من نفس المرسوم.

⁷⁷. المادة 04 الفقرة هـ من المرسوم نفسه.

⁷⁸. المادة 04 الفقرة الأخيرة من نفس القانون.

⁷⁹. أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 210.

الشكلية للدوائر المتكاملة، بفضل النصوص القانونية التي أصدرتها مع مطلع سنة 2003، وهذا مثل البلدان العربية التي عرفت استفادة وفضة في مجال الملكية الفكرية، إذ أن معظم هذه البلدانعدلت قوانينها الخاصة بالملكية الفكرية منها قانون التصميم الشكلي، نظراً للاهتمام التشريعي المتزايد للدول العربية بالملكية الصناعية، وكذا انضمام هذه الدول إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة بالملكية الفكرية خاصة اتفاقية الرئيس، والتي تلزم الدول تعديل قوانينها الداخلية بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

إن البحث في موضوع التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة لا يزال غير مألف لدى الفقه في الجزائر، لكن مع الانفتاح الاقتصادي وتزايد حجم الاستثمارات في الدولة ستتضاعف أهميته وسيفتح النقاش بشأنه بين الممارسين، وخصوصاً رجال القضاء والمحامين والخبراء المتخصصين في مجال الملكية الصناعية.

قائمة الهوامش

- 1- حلال وفاء محمدين، الحماية القانونية للملكية الصناعية وفقاً لاتفاقية الجواب المنصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (رئيس)، دون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2004، ص 93.
- 2- فرجة زروابي صالح، الكامل في القانون التجاري، الحقوق الفكرية، المرجع السابق، ص 36.
- 3- La loi du 04 novembre 1987 relative à la protection des topographies des produits semi-conducteurs.
- 4- Voir L'article 622/01 à L'article 622/08 du code français de la propriété intellectuelle.
- 5- الأمر 03-08 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية التصميم الشكلي للدوائر المتكاملة، الجريدة الرسمية المورخة في 23 جويلية 2003، العدد 44، ص 36.
- وللمرسوم التنفيذي 05-276 المؤرخة في 02 أكتوبر 2005، ج ر، المورعة في 07 أكتوبر 2005، العدد 54.
- 7- Des schémas de configuration (topographies) de circuits intégrés.

7- دكاري سهيلة، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة بين قانون حماية المؤلف وقانون الملكية الصناعية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، في القانون، تخصص القانون الخاص، فرع الملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة بن عكوف، الجزائر العاصمة، 2011، ص 02.

أنظر كذلك، عحة الجيلاني، الملكية الفكرية مفهومها، طبيعتها، دراسة مقارنة لتشريعات الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، والتشريع الفرنسي، الأمريكي والاتفاقيات الدولية، الطبعة الأولى، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2015، ص 249.

8- نعيم مغفب، براءة الاختراع، الملكية الصناعية والتجارية، دراسة في القانون المقارن، الطبعة الثانية، منشورات المحي الحقوقية، 2009، ص 101.

9- إن الدوائر المتكاملة أدت إلى تصغير حجم الحاسوب وزيادة قدراته التخزينية والتشفيرية من حيث الدقة المنشائية والسرعة الفائقة.

محمد عبد الرحيم الدبيب، الحماية القانونية للملكية الفكرية في مجال الحاسوب الآلي والإنترنت ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، طبعة الأولى، 2007، ص 20.

10- كارلوس -م- كوريا، حقوق الملكية الفكرية، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، ترجمة سيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر، 2000، ص 156.

11- الأمر 03-08 المولود في 19 جويلية 2003 يتعلق بحماية تصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة، المرجع السابق، ص 36.

12- أحمد شكري الساعي، الوسيط في الأصل التجاري، دراسة في القانون التجارة المغربي، والقانون المقارن، والفقه، والقضاء، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 2015، ص 204.

13- إن تصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة هي ابتكارات تستغل في المشاريع الاقتصادية بغية الارتفاع بما وتحقيق تغيير في الحال الاقتصادي والاجتماعي للنهوض بالأمة والرقي بها.

14- دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع ملكية الفكرية، كلية الحقوق والعلوم الادارية، بن عكوف، الجزائر، 2002-2003، ص 10.

5- La loi JAPONAISE 1985, « La Protection Configuration de Circuit 1 intégré.»

16- La loi de ITALIE 1989 « protection juridique des topographies de produit semi conducteur. »

17- La loi de SLOVANIE 1995, « la protection des topographies de circuit intégré. »

18- ويسعها المشرع المغربي التصاميم الطبوغرافية للدواوين المتعددة، وهناك من يفضل مصطلح طبوغرافية أشيه الموصفات كالمشرع الفرنسي.

19- راجع المادة 02 من الأمر 03-08 المتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدواوين المتعددة الجزائرية، المرجع السابق.

20- دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدواوين المتعددة، المرجع السابق، ص 12.

cit :Chapitre 1 “Disposition générales ” Arti 1- La loi Japonaise 1985 op,2 2/2 “ La configuration de circuit et des liaisons conductrices assurant l’interconnections de ces éléments dans un circuit intégré de semi conducteur.”

- Voir la loi 92-597 du 01/07/1992 annexe JORF 03 Juillet 1992, 22 ibidem.

23- سجحة القليوي، الملكية الصناعية، الطبعة التاسعة، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2013، ص 411-412.

24- عطية عبد الحليم صقر، وقف الخاتب المالي من الحقوق التنهية، حقوق الملكية الفكرية، بحث مقدم للمؤتمر الثاني للأدوات في 15-13 شوال 1427، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، السعودية، ص 25.

25- Albert Chavanne et Jean Jacques Brust, Droit de la Propriété 2 Industrielle, 05 ème édition, Dalloz Delta, 1998, pp 394-395.

26- راجع الأمر 03-08 يتعلق بحماية الدواوين المتعددة الجزائرية.

27- المورخة في 26 ماي 1989 بواشنطن.

28- سجحة القليوي، الملكية الصناعية، المرجع السابق، ص 83.

29- فرجة ززوبي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، ص 36.

- 30- عجة الجيلالي، الملكية الفكرية، المرجع السابق، ص 250.
- 31- راجع الأمر 03-08 يتعلق بحماية تصاميم الشكلية للدواوين المتكاملة، المورخ في 19 جويلية 2003، ج 44، المورخة في 23 جويلية 2003، العدد 44.
- 32- نفي بالابتكار الطابع الإبداعي الذي يسيغ الأصلية على الابتكار، أسماء أحمد بدر، تداول المصفات عبر الانترنط، دار الجامعة الجديدة، 2004، ص 07.
- 33- دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدواوين المتكاملة، المرجع السابق، ص 40.
- 34- سمحة القليبي، الملكية الصناعية، المرجع السابق، ص 412.
- 35- راجع المادة 91 الفقرة الأولى من الأمر 97-17 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي، المرجع السابق.
- 36- أحد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 206.
Albert Chavanne et Jean - Jacques Burst, op cit, p 36.37
- 38- نعيم مغفب، المرجع السابق، ص 257.
- 39- نعيم مغفب، المرجع نفسه، ص ص 59-62.
- 40- راجع المادة 03 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية الدواوين المتكاملة الجزائري، المرجع السابق.
- 41- فاضلي ادريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، طبعة غير موجودة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2007، ص 205.
- 42- نعيم مغفب، براءة الاختراع، الملكية الصناعية والتجارية، المرجع السابق، ص 65.
- 43- لمزيد من المعلومات راجع، دوكاري سهيلة، حماية تصاميم الدواوين المتكاملة، المرجع السابق، ص 40.
- 44- وهي نفس المادة المنصوص عليها في التشريع المغربي، أنظر على سبيل المقارنة المادة 94 الفقرة 02 من القانون 17-97 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي، المرجع السابق.
- 45- وأنظر المادة 48 من القانون 82 لسنة 2002 يتعلق بحماية الملكية الفكرية المصري.

بالإضافة أن المشرع المصري يأخذ بمعايير، لاحتساب بداية مدة الحماية القانونية، أحدها تاريخ تقديم الطلب إلى مكتب البراءات داخل مصر، وهو معيار سهل معرفته وإثباته، ولا يثير خلافاً في مضمونه أو شكله، أما المعيار الثاني،

فهو بداية الاستغلال التجاري للتصاميم التخطيطي، وذلك سواء كان هذا الاستغلال داخل مصر أو خارجها، وبذلك هذا المعيار بعض الصعوبات.

عن متحف القليوبي، الملكية الصناعية، المرجع السابق، ص 414.

46- راجع المادة 07 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزائري، المرجع السابق.

47- راجع المادة 08 من نفس الأمر.

والالفصل 11 من القانون 20 لسنة 2001 التونسي، المرجع السابق.

48- L'article 622/01/02/ du code français de la propriété intellectuelle.

وهذا ما أخذ به المشروع المصري في المادة 48 من القانون 82 لسنة 2002، المرجع السابق.

49- المادة 07 الفقرة الأخيرة من الأمر نفسه.

50- أحد شكري السباعي، الوسيط في الأصول التجاري، الجزء الثاني، المرجع السابق، ص 206.

51- دوكاري سهيل، حماية تصاميم الدوائر المتكاملة، المرجع السابق، ص 23.

52- HATEM.FABRICE, "Quel cadre juridique pour l'activité des firmes multinationales?", Revue de l'économie Internationale N° 63, 3ème trimestre 1995, P 88.

53- انظر المادة 02/01 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة في التشريع الجزائري.

54- عحة الجيلاني، الرسوم والنماذج الصناعية، مفهومها وخصائصها، موسوعة الحقوق الفكرية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، منشورات زين الحقوقية، لبنان، 2015، ص 134.

راجعاً المادة 09 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزائري.

56- أنور طلبة، المرجع السابق، ص 63.

57- المادة 09 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزائري.

فاندانا شيفا، المرجع السابق، ص 97.

58- فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المرجع السابق، ص 209.

- 59- أنور طلبة، المراجع السابق، ص 63.
- فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المراجع السابق، ص 221.
- 60- نعيم مغبب، المراجع السابق، ص 43.
- فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المراجع السابق، ص 221.
- 61- فرحة ززاوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري، الحقوق الفكرية، ص 94.
- 62- راجع الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة.
- 63- فاضلي إدريس، المدخل إلى الملكية الفكرية، الملكية الأدبية والفنية والصناعية، المراجع السابق، ص 21-213.
- فرحة ززاوي صالح، المراجع السابق، ص من 115-120.
- 64- راجع المادة المذكورة من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزائرية.
- 65- فرحة صالح ززاوي، الكامل في القانون التجاري، الحقوق الفكرية، المراجع نفسه، ص ص 115-120.
- 66- المادة 10 من الأمر 03-08 يتعلق بحماية التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزائرية.
- 67- القانون 97-17 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي.
- 68- أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المراجع السابق، ص 206.
- 69- المادة 95 من القانون 97-17 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي.
- 70- أحمد شكري السباعي، الوسيط في الأصل التجاري، الجزء الثاني، المراجع السابق، ص 207.
- 71- المادة 96-97 القانون 97-17 يتعلق بحماية الملكية الصناعية المغربي.
- 72- المادة 98 من نفس القانون.
- 73- المادة 49 من القانون 82 لسنة 2002، يتعلق بحماية الملكية الفكرية المصري.
- في نفس المعنى، سمحة القليبي، الملكية الصناعية، المراجع السابق، ص 416.

- 74- المادة 04 الفقرة آب من المرسوم التنفيذي 276-05 يحدد كيفيات إيداع التصاميم الشكلية للدوائر المتكاملة الجزايرية.

75- المادة 04 الفقرة ج من المرسوم 05-276 يعلق بكيفيات إيداع تصميمات الشكلية للدوائر المتكاملة.

76- المادة 04 الفقرة د من نفس المرسوم.

77- المادة 04 الفقرة ه من المرسوم نفسه.

78- المادة 04 الفقرة الأخيرة من نفس القانون.

79- أحمد شكري السباعي، المراجع السابق، ص 210.